

التجربة الجزائرية للصناعة المالية الإسلامية بين التحديات ومتطلبات التفعيل على

ضوء النظام رقم 02-20 المؤرخ في 15 مارس 2020

Algerian experience of the Islamic financial industry Between challenges and activation requirements in the light of Regulation No. 20-02 of 15 March 2020

د. برياطي حسين¹، غالم نادية²

Dr. Beriatihousseyn¹, Ghalem nadia²

¹ جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم-(الجزائر)، housseyn.beriat@univ-mosta.dz

² جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم-(الجزائر)، nadia.ghalem.etu@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 08/10/2023 تاريخ القبول: 08/02/2024 تاريخ النشر: 21/03/2024

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على الواقع العالمي للصناعة المالية الإسلامية مع الإشارة إلى دولة ماليزيا . بالإضافة إلى عرض التجربة الجزائرية للصيرفة الإسلامية في ظل إصدار النظام رقم 02-20. توصل البحث إلى أن هذا الأخير يشكل تنظيمًا قانونيًا للعمليات المالية الإسلامية المقدمة من طرف البنوك الإسلامية وأيضًا على مستوى شبائيك الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية. وبالرغم من إصدار هذا النظام إلا أنه لا تزال هناك تحديات تواجه تطوير الصيرفة الإسلامية بالجزائر ووجب على المختصين في المجال مراعاتها لمسيرة الدول السباقة في تطوير القطاع المصرفي الإسلامي. **كلمات مفتاحية:** الصناعة المالية الإسلامية، التمويل الإسلامي، النظام رقم 02-20، تجربة ماليزيا للمالية الإسلامية. تصنيفات: G29، G28، G14، G22:JEL

Abstract:

The objective of this study is to determine the global reality of the Islamic financial industry with reference to Malaysia, and to present Algeria's experience with Islamic banking under Regulation No. 20-02. The research found that the latter constitutes a legal regulation of Islamic financial operations submitted by Islamic banks, as well as at the level of the Islamic banking windows of traditional banks. Although this system has been promulgated, there are still challenges to the development of Islamic banking in Algeria. It is necessary for specialists in the field to take into account it in accordance with the proactive countries in the development of the Islamic banking sector.

Keywords: Islamic Financial Industry; Islamic Finance; Regulation No. 20-02, Malaysian experience of Islamic finance.

EL Classification Codes : G22, G14, G28, G29.

¹ المؤلف المرسل: د. برياطي حسين، الإيميل: housseyn.beriat@univ-mosta.dz

housseyn.beriat@univ-mosta.dz Beriat housseyn,

1. مقدمة:

يعتبر التمويل أحد أهم الركائز التي يقوم عليها أي اقتصاد فهو المحرك الأساسي للأنشطة الاقتصادية والمساهم الأكبر في تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد، ونجاح عملية التمويل يكون مرتبطا بشكل كبير بنظام التمويل ومدى استدامته بأقل المخاطر وقدرته على مواجهة مختلف الأزمات، وعليه نشهد في السنوات الأخيرة اهتمام كبير بنوع حديث من أساليب التمويل ألا وهو التمويل الاسلامي باعتباره عصب الصناعة المالية الإسلامية.

عرفت الصناعة المالية الإسلامية أو ما يعرف بالصيرفة الإسلامية في الآونة الأخيرة نهضة غير مسبوقة تجلت في انتشارها عبر الكثير من دول العالم واتساع أهميتها وتنوع تطبيقاتها وذلك بعد أن حققت صيغ التمويل الإسلامي الكثير من النجاحات في أساليب التسيير المالي وتعد بنة الموارد المالية بهدف دفع عجلة التنمية في مختلف القطاعات، حيث ازداد الاقبال على المصارف الإسلامية من قبل مختلف شرائح المجتمع أفرادا كانوا أو مؤسسات اقتصادية نظرا لإثبات قدرتها على الصمود والبقاء بالرغم من كل الأزمات التي عصفت بالاقتصاد العالمي.الكثر من الدول العربية، الأوروبية وحتى الآسيوية شهدت تجارب متنوعة في مجال الصناعة المالية الإسلامية على غرار تجربة مصر، السعودية، الأردن وأيضا ماليزيا، وعلى إثرها اتخذت الجزائر تجربة في السنوات الأخيرة نحو هذه الأخيرة تجسدت بصورة أساسية في إنشاء بنكين إسلاميين بنك البركة الجزائري ومصرف السلام وفتح نوافذ للصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية، ناهيك عن اصدار جملة من القوانين من بينها قانون النقد والقرض بمختلف تعديلاته والأنظمة المتعلقة به والذي فتح الطريق لعالم الصيرفة الإسلامية، بعدها تلاه الأمر 11-03، النظام رقم 02-18 المتعلق بالمالية التشاركية وأخيرا النظام رقم 02-20 الصادر في مارس 2020 والمحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.

على ضوء ما تم تقديمه وفي سياق تجربة الجزائر في مجال الصناعة المالية الإسلامية ارتأينا إلى معالجة الإشكالية التالية:

فيما يتمثل واقع الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر وماهي تحدياته ومتطلبات تفعيلها على ضوء الأطر التشريعية التي تنظمها؟

تتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي أهم تطورات المالية الإسلامية في العالم؟
- ما هو واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر؟ وفيما تتمثل متطلبات تفعيلها؟

- ما مدى مواءمة النظام 02-20 الصادر في 15 مارس 2020 لتفعيل العمل المصرفي الإسلامي بالجزائر؟

أهداف البحث: يهدف البحث إلى:

- إبراز بعض المفاهيم المتعلقة بالصناعة المالية الإسلامية؛
- إعطاء نظرة عن الصيرفة الإسلامية عالميا والاشارة لتجربة دولة ماليزيا باعتبارها دولة رائدة في هذا المجال، والتعرف على أهم انجازاتها لتفعيل العمل المصرفي الإسلامي؛
- محاولة اسقاط الضوء على تجربة الجزائر في مجال العمل المصرفي الإسلامي من خلال معالجة التطور القانوني الذي يحكم تنظيم الصيرفة الإسلامية وأهمها ما تم اصداره مؤخرا النظام رقم 02-20 المؤرخ في 15 مارس 2020؛

المنهج المتبع:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بموضوع الصيرفة الإسلامية وتوضيح واقع هذه الأخيرة على المستوى العالمي استنادا إلى مجموعة من الاحصائيات بالإضافة إلى عرض تجربة دولة ماليزيا باعتبارها رائدة في قطاع التمويل الإسلامي، وأيضا عرض التجربة الجزائرية في مجال الصيرفة الإسلامية. محاور البحث: محاولة منا للإجابة عن إشكالية البحث، قمنا بتقسيم الورقة البحثية إلى ثلاث محاور:

المحور الأول: إطار مفاهيمي حول الصناعة المالية الإسلامية.

المحور الثاني: الصناعة المالية الإسلامية رؤية عالمية.

المحور الثالث: التجربة الجزائرية في تفعيل الصيرفة الإسلامية.

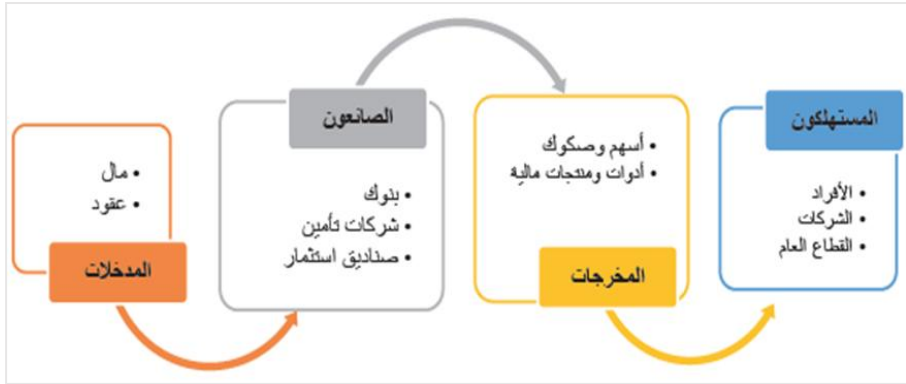
المحور الأول: إطار مفاهيمي حول الصناعة المالية الإسلامية

1. مفاهيم حول الصناعة المالية الإسلامية:

ظهرت الصناعة المالية الإسلامية أو ما يعرف بالصيرفة الإسلامية استجابة لنداء المجتمعات الإسلامية في إيجاد الصيرفة التي تتفق مع أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية وتكون بعيدة عن شبهة الربا المحرمة في الدين الإسلامي، وبفضل الباحثين والمفكرين انتشرت أفكار الصيرفة الإسلامية وصارت واقعا ملموسا في مختلف أنحاء العالم بل منافسا قويا للصيرفة التقليدية، حيث شهدت في السنوات الأخيرة انتشارا واسعا عبر مختلف دول العالم ومن مختلف شرائح

المجتمع أفرادا كانوا أو مؤسسات اقتصادية. ويمثل قطاع الصناعة المالية الإسلامية نظام مالي هيكلي يتكون من مدخلات، عملية انتاج منتجات وآليات للعرض والطلب على المال والأدوات المالية عن طريق مؤسسات مالية كالبنوك، شركات التأمين وصناديق الاستثمار كل هذا يهدف التنوع في الأدوات والمنتجات المالية المتمثلة في مخرجات هذا النظام المالي ، حسب ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل 01: هيكل الصناعة المالية الإسلامية



المصدر: بالاعتماد على (قندوز، 2022، صفحة 06)

1.1 تعريف الصيرفة الإسلامية:

تمثل الصيرفة الإسلامية : " نظام يستمد أحكامه من فقه المعاملات في الشريعة الاسلامية، حيث تنضبط صيغ استقطابها وتوظيفها للأموال بضوابط الشريعة الاسلامية ووفقا لصيغ البيوع والمشاركات" (تلخوخ، 2021، صفحة 59). كما تهتم الصيرفة الاسلامية بتطبيق قواعد تتلاءم مع مبادئ الشريعة الاسلامية ولا تخرج عن نطاقها، بحيث تعتبر آلية لتطبيق العمل المصرفي على أسس تتناسب ومبادئ الشريعة الاسلامية وبطريقة لا يتم التعامل فيها بنظام الفائدة أخذا أو عطاء" (بن عزة وبلدغم، 2018، صفحة 78). من خلال ما تم ذكره من تعريفات للصيرفة الإسلامية يمكن إبراز أهم الخصائص التي تتميز بها، ومن بين هذه الخصائص نجد (مخلق، 2021، صفحة 07):

- **الصفة العقائدية:** إن الصيرفة الإسلامية تستمد مقوماتها من أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية وذلك من خلال:

- استبعاد الفوائد الربوية: لا تتعامل المصارف الإسلامية بالفائدة أخذا وعطاء، حيث أنها لا تمنح فوائد للمودعين مقابل الموارد التي تحصل عليها ولا تقوم بأخذ فوائد عن استخدامها (كتاف، 2022، صفحة 102).

- الاستثمار في المشاريع الحلال: يخضع نشاط المصارف الإسلامية إلى ضوابط الاقتصاد الإسلامي، وبالتالي فهي تلتزم باستثمار أموالها في المشاريع باستثمار أموالها في المشاريع التي تدخل ضمن دائرة الحلال فقط؛

- الخضوع للرقابة الشرعية: فالرقابة الإسلامية ذات شقين، شق ذاتي من داخل الفرد ذاته من خلال تمسكه بدينه، ومن شق آخر خارجي يتمثل في وجود هيئة رقابية شرعية تشكل من علماء الفقه والاقتصاد تتولى مهمة الرقابة على أعمال المصارف الإسلامية ومدى مطابقة نشاطاتها ومعاملاتها مع أحكام الشريعة الإسلامية؛

• **الصفة الاجتماعية:** تتميز المصارف الإسلامية بتقديم مجموعة من الأنشطة لا تقدمها البنوك التقليدية ومن أبرزها القرض الحسن ونشاط صندوق الزكاة وغيرها.

• **الصفة التنموية:** تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية للمجتمع وذلك من خلال وضع سياسات استثمارية لمختلف المشاريع مع الحرص على تفضيل تلك المشاريع التي يمكن لها أن توظف أكبر عدد من العاملين وتساهم في تحسين الأوضاع الاجتماعية؛

2 1 مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية:

تشمل الصناعة المالية الإسلامية عدة قطاعات أساسية تتمثل في قطاع الصيرفة الإسلامية، قطاع التكافل، والأسواق المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، ويشمل قطاع الصيرفة الإسلامية العديد من المصارف الإسلامية، الفروع الإسلامية والنوافذ (الشبابيك) الخاصة بالعمليات المصرفية الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية. ويهتم قطاع التكافل بالتعاون المشترك بين مجموعة من الأفراد لتغطية الخسائر، كما نجد أيضا المؤسسات المالية التي لها دور اقتصادي مهم في المجتمع كمؤسسات التمويل الأصغر، مؤسسات إدارة الوقف ومؤسسات الزكاة وغيرها من المؤسسات المالية ذات الخدمات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. ويمكن تقديم مختلف أساليب التمويل الإسلامي عن طريق عدة مؤسسات مالية من شأنها توفير الموارد المالية لطالبي التمويل الإسلامي، يتم ذكرها على النحو التالي (بواحمد و بن قدور ، 2022 ، صفحة 85):

أ. البنوك الإسلامية:

وتتمثل في البنوك التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً، وذلك في جميع معاملاتها على مستوى البنوك أو أحد فروعها. أما النوافذ: فهي ذلك الجزء من المؤسسة المالية التقليدية (قد تكون فرعاً أو وحدة مخصصة) التي توفر خدمات التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

ب. السوق المالية الإسلامية: وهي السوق التي يتم فيها تداول الأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وأبرز هاته الأدوات نجد الصكوك وهي عبارة عن شهادات تمثل حق ملكية أو مجموعة أصول ملموسة ويمكن أن تكون هذه الأصول في مشروع معين أو نشاط استثماري محدد متوافق مع ضوابط الشريعة الإسلامية، هناك عدة أنواع منها: صكوك المربحة، صكوك المضاربة.

ت. صناديق الاستثمار الإسلامية: هي عبارة عن أوعية استثمارية تصدرها بنوك أو شركات استثمار بعد دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع ما توضح مكونات الصندوق وقيمه ومن ثم تقسيمه إلى حصص أو صكوك متساوية القيمة.

ث. شركات التأمين التكافلي: تتمثل في مجموع الشركات التي تقدم خدمات التأمين الإسلامي والذي يمثل اتفاق بين شركة التأمين الإسلامي باعتبارها ممثلة لهيئة المشتركين كحساب أو صندوق التأمين وبين الراغبين في التأمين من شخص طبيعي أو معنوي.

ج. مؤسسات التمويل الأصغر: تهدف هذه المؤسسات إلى تقديم خدمات مالية تستجيب لاحتياجات الفئات أو المناطق المحرومة منها لمساعدتها على تحسين المستوى المعيشي.

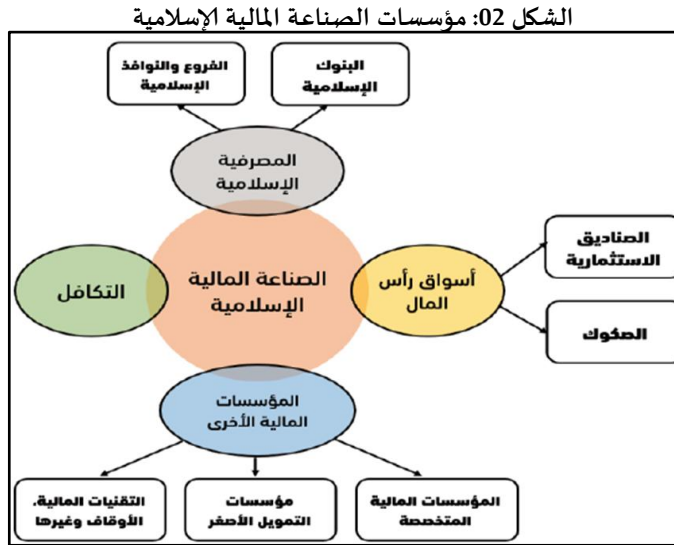
ح. مؤسسات إدارة الزكاة والوقف:

عبارة عن مؤسسات مهمتها الأساسية جمع أموال الزكاة والوقف والقيام بتوزيعها على المحتاجين والجمعيات الخيرية.

خ. شركات التكنولوجيا المالية:

عبارة عن شركات أو مؤسسات مالية تقدم صيغ التمويل مستخدمة أحدث ابتكارات التكنولوجيا المالية في مجال المالية بما تسمى "Fintech" متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

والشكل الموالي يلخص مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية:



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على (قندوز، 2022، صفحة 08)

المحور الثاني: الصناعة المالية الإسلامية رؤية عالمية

1. واقع الصناعة المالية الإسلامية عالميا:

منذ بداية نشاط الصناعة المالية الإسلامية على الصعيد العالمي منتصف سبعينيات القرن الماضي حققت هذه الأخيرة نموا مضطردا وفي العقد الأخير تسارعت وتيرة هذا النمو بشكل ملحوظ في النظام المالي العالمي حيث بلغت أصول هذا القطاع مؤخرا 3 ترليون دولار أمريكي.

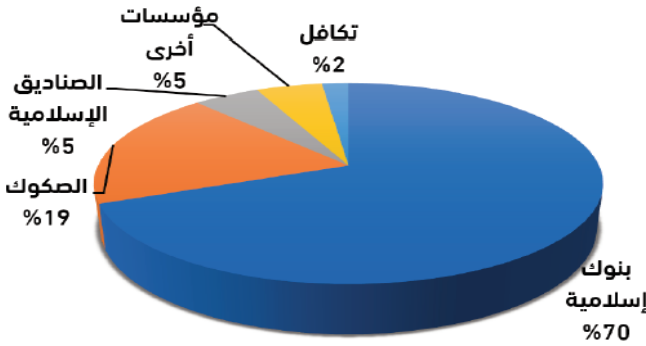
الجدول 01: نشاط الصناعة المالية الإسلامية

En milliards USD		
المبلغ	% النسبة	القطاعات
2.104.1	68.7%	البنوك الإسلامية
775.7	25.4%	الصكوك الإسلامية
154.6	5.1%	صناديق الاستثمار
24.3	0.8%	التكافل
3.057.7	100%	المجموع

المصدر: (مؤتمر تيازة الدولي للمالية الاسلامية، 2022، صفحة 06)

وحسب احصائيات تقرير تطور المالية الإسلامية لسنة 2021، نجد أن البنوك الإسلامية تحتل مركز الريادة للصناعة المالية الإسلامية بنسبة 70%، تليها الصكوك الإسلامية بنسبة 19% والتي تشهد تزايداً مستمراً في السنوات الأخيرة، في حين تمثل صناديق الاستثمار الإسلامية نسبة 5% ويعتبر قطاع التكافل أصغر مساهم في الصناعة المالية الإسلامية عالمياً من حيث الأصول بنسبة 2% وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 03: نسبة الصناعة المالية الإسلامية لسنة 2021



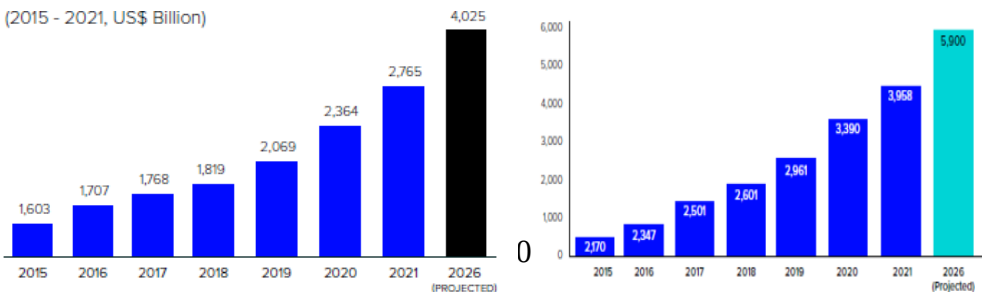
المصدر: (islamic finance development report, 2021, p. 08)

كما شهد تطور التمويل الإسلامي بمعدل سنوي متوسط حوالي 16% خلال الفترة 2006-2013م بعد أن كان مجموعة صغيرة من المؤسسات المالية في أواخر سنة 1970م، وخلال الفترة 2012-2018م شهدت الأصول المالية الإسلامية تطوراً متزايداً من 1741 مليار دولار أمريكي إلى 2636 مليار دولار أمريكي في ظرف وجيز، ومن المتوقع في السنوات الأربع (2013-2019) أن يتزايد إجمالي الأصول المالية الإسلامية ليبلغ حوالي 3809 مليار دولار أمريكي خلال سنة 2023 (بلهادف، 2020).

وحسب تقرير تطور المالية الإسلامية لسنة 2021 فإن الأصول الإسلامية المالية يتزايد بشكل مستمر ليتوقع أن يصل إلى 5900 مليار دولار أمريكي خلال سنة 2026، والشكل الموالي يوضح هذه التطورات:

الشكل 04: تطور الأصول المالية الإسلامية الشكل 05: تطور أصول البنوك الإسلامية (2015-2021)

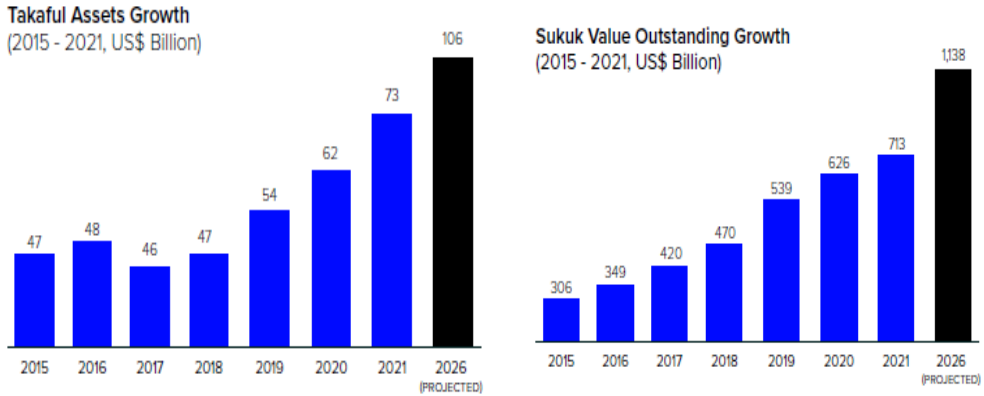
(2015 - 2021, US\$ Billion)



المصدر: (ICD-Islamic finance development report, 2022, pp. 8-30)

وحسب مايمثله الشكل 05 فإن تطور أصول البنوك الإسلامية خلال الفترة 2015-2021 شهد ارتفاعا متتاليا لمجمل الأصول حيث بلغ سنة 2021 حوالي 2765 مليار دولار أمريكي، باعتبار أن البنوك الإسلامية تمثل أهم قطاعات الصيرفة الإسلامية.

الشكل 06: تطور قيم الصكوك الإسلامية وتطور أصول التكافل (2015-2021) (مليار دولار أمريكي)



المصدر: (ICD-Islamic finance development report, 2022, pp. 36-44)

حسب تقرير تطور المالية الإسلامية لسنة 2022 شهد تطور قيم الصكوك الإسلامية وتطور أصول التكافل قيم متزايدة باستمرار خلال الفترة 2015-2021، كما ينص التقرير على توقع في تطور قيم الصكوك الإسلامية لسنة 2026 حوالي 1138 مليار دولار أمريكي، وتطور أصول التكافل المتوقعة لسنة 2026 حوالي 106 مليار دولار أمريكي.

وبالنظر إلى توزيع إجمالي أصول المالية الإسلامية عالميا حسب المناطق، نجد أن دول مجلس التعاون الخليجي تحتل المرتبة الأولى مايقارب 1617 مليار دولار أمريكي من إجمالي أصول الصيرفة الإسلامية، تليها دول منطقة MENA نحو 1300 مليار دولار أمريكي، ثم منطقة جنوب شرق آسيا حوالي 803 مليار دولار أمريكي، لتأتي بعدها دول أوروبا وجنوب آسيا وأيضا أمريكا حسب ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 02: توزيع إجمالي أصول الصناعة المالية الإسلامية حسب المناطق سنة 2021 (مليار دولار أمريكي)

المنطقة	دول مجلس التعاون الخليجي	دول MENA	دول جنوب شرق آسيا	أوروبا	جنوب آسيا	إفريقيا
قيمة أصول الصناعة الإسلامية	1617	1300	803	113	107	10

المصدر: (ICD-Islamic finance development report, 2022, p. 25)

2. تجربة دولة ماليزيا الرائدة في الصناعة المالية الإسلامية:

ماليزيا دولة إسلامية تقع في قارة آسيا حققت في السنوات الأخيرة تطورا مذهلا في شتى المجالات مما يؤهلها لأن تكون نموذجا يتعين على الدول العربية والإسلامية الاقتداء به، وعليه وتعد التجربة الماليزية من بين أبرز التجارب الناجحة في العالم الإسلامي في مجال الصيرفة الإسلامية وذلك بفضل الجهود المبذولة من طرف الحكومة الماليزية، حيث كان للبنك المركزي الماليزي دور كبير في تهيئة الظروف الملائمة لقيام العمل المصرفي الإسلامي وتطويره من خلال إصدار القوانين المنظمة لنشاط المصارف الإسلامية وتشجيع إنشائها بالإضافة إلى فتح فروع جديدة لها.

1-2 الإطار التشريعي والتنظيمي للصيرفة الإسلامية في ماليزيا:

بدأ الحديث عن المصارف الإسلامية في ماليزيا سنة 1963 عندما بدأ الماليزيون المسلمون يهتمون بعمل آلية تقوم بادخار المال لتمكينهم من الحج، حيث قاموا بتأسيس مؤسسة تابونغ حجي (Tabong Haji) على أساس أنها مؤسسة غير ربحية تقوم بادخار أموال الماليزيين الراغبين في الحج واستثمارها بطرق تتوافق مع ضوابط الشريعة الإسلامية، وبعد نجاح هذا النموذج للدخار الإسلامي بدأ الاهتمام الحكومي بإنشاء بنوك إسلامية حيث تم إنشاء أول بنك إسلامي سنة 1983 تحت اسم "بنك إسلام ماليزيا بيرهارد" (BIMB) (ساعد و خوني ، 2017 ، صفحة 344).

1-1-2 الإطار التشريعي: يحكم ممارسة التمويل الإسلامي في ماليزيا العديد من النصوص

التنظيمية نذكر منها (الشهب و بوريش ، 2015 ، صفحة 92):

✓ قانون المصارف الإسلامية 1983: تم إصدار قانون البنوك الإسلامية (IBA) سنة 1983 والذي يعد أول قانون أساسي لصناعة الصيرفة المالية الإسلامية في ماليزيا، وتم إنشاء بموجب هذا

القانون بنك إسلام ماليزيا بيرهارد، كما سمح هذا القانون بتوفير التراخيص وتنظيم العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا بما يتلاءم مع قيم الشريعة الإسلامية كما خول هذا القانون للبنك المركزي الماليزي المعروف باسم "بنك نيجارا ماليزيا Negar bank" سلطة الاشراف على البنوك الإسلامية وتنظيمها؛

- ✓ **قانون التكافل 1984:** تم ترخيص عملية التكافل في ماليزيا بعد الموافقة على قانون التكافل 1984 الذي أقره البرلمان الماليزي بهدف ضمان التكافل كقطاع داخل النظام المالي الإسلامي وفق طريقة منظمة تسمح بصناعة التأمين في ماليزيا تحت رقابة البنك المركزي الماليزي.
- ✓ **قانون الخدمات المالية الإسلامية 2013:** لقد تم دمج قانون المصارف الإسلامية لسنة 1983 وقانون التكافل لسنة 1984، ليدخل حيز التنفيذ في جوان 2013، وهو قانون ينص على تنظيم وإشراف المؤسسات المالية الإسلامية وأنظمة الدفع والكيانات الأخرى ذات الصلة والإشراف على سوق النقد الإسلامي وسوق الصرف الأجنبي لتعزيز الاستقرار المالي والامتثال لأحكام الشريعة، كما يهدف إلى وضع إطار للامتثال الشرعي المتكامل لعمل المؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا وتمثلت أهم سماته في فرض الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية على المصارف الإسلامية، كما سن هذا القانون معايير ومبادئ توجيهية تتمثل في: المبادئ التوجيهية والسياسات المتعلقة بالخدمات المصرفية الإسلامية، المبادئ التوجيهية والسياسات الخاصة بالتكافل الدولي وأيضا السياسات الخاصة بالصكوك.

2-1-2 الإطار التنظيمي للصيرفة الإسلامية في ماليزيا:

■ البنك المركزي الماليزي (Negara bank):

بدأ نشاطه منذ 1959، يتمثل دوره في تعزيز الاستقرار النقدي والمالي ويهدف إلى توفير بيئة مواتية للنمو المستدام للاقتصاد الماليزي، كما يعمل هذا الأخير في إطار الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية،

- **المؤسسات الداعمة للصيرفة المالية الإسلامية في ماليزيا :** من بينها نجد (بن شوك و عبدوس، 2020، صفحة 20):

-مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB): تأسس سنة 2002 بدعم من الحكومة الماليزية بهدف ضبط معايير مالية وفق ما تقتضيه الشريعة الإسلامية بهدف توحيد المنتجات الإسلامية، كما انضمت إلى هذا المجلس هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI.

-المركز الماليزي الدولي للمالية الإسلامية (MIFC): تأسس المركز الماليزي الدولي للمالية الإسلامية في عام 2006 وهو هيئة تابعة للبنك المركزي الماليزي، يهدف إلى تحقيق استراتيجية الدولة في جعل ماليزيا مركزا عالميا يستقطب رؤوس الأموال للاستثمار في مجال التمويل الإسلامي؛

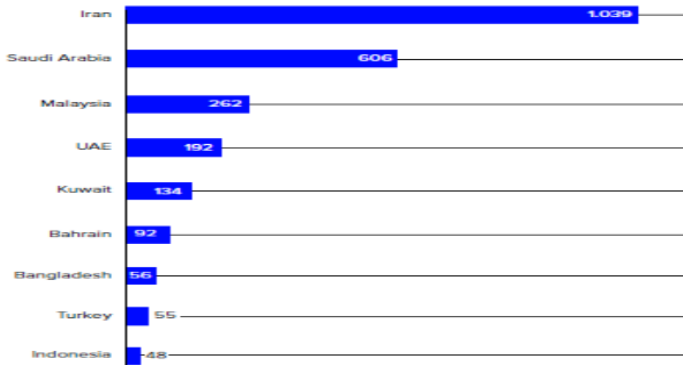
-المركز الدولي للتعليم المالي الإسلامي (INCEIF): تأسس من قبل البنك المركزي الماليزي في عام 2005 لمواجهة الطلب على الكوادر البشرية المؤهلة في مجال التمويل الإسلامي؛

-الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية (ISRA): أنشأها البنك المركزي عام 2008 كمركز متخصص في البحوث الشرعية التطبيقية المتعلقة بالتمويل الإسلامي؛

3-1-2 أنواع المنتجات الإسلامية في السوق المالية الإسلامية الماليزية:

ماليزيا تحتل المراتب المتقدمة في صناعة التمويل الإسلامي وتنوع منتجاتها الإسلامية، خاصة قطاع إصدار الصكوك الإسلامية حيث تحتل المراتب الأولى عالميا بعد كل من إيران والمملكة العربية السعودية في مجموع الأصول المالية الإسلامية حسب تقرير تطور المالية الإسلامية 2021.

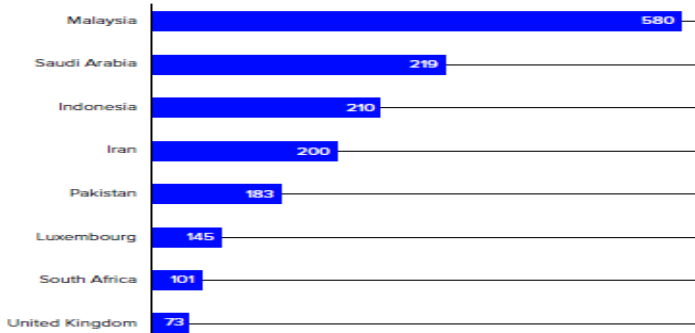
الشكل 08: الدول الرائدة في مجال الصناعة المالية الإسلامية لسنة 2021 (الوحدة: مليار دولار أمريكي)



المصدر: (ICD-Islamic finance development report، 2022، صفحة 25)

من خلال الشكل نلاحظ أن ماليزيا من بين الدول الرائدة في مجال الصناعة المالية الإسلامية بمختلف قطاعاتها (بنوك إسلامية، إصدار الصكوك، التأمين التكافلي...) باحتلالها المرتبة الثالثة عالميا بمقدار 262 مليار دولار أمريكي.

الشكل 09: أعلى البلدان من حيث أصول عدد الصناديق الإسلامية 2021 (1 مليار دولار أمريكي)



المصدر: (ICD-Islamic finance development report, 2022, p. 44)

من خلال الشكل رقم 09 الذي يمثل أعلى البلدان من حيث أصول عدد الصناديق الإسلامية لسنة 2021، نجد أن دولة ماليزيا تحتل المرتبة الأولى في المجال، حيث بلغ عدد الصناديق الاستثمارية الإسلامية حوالي 580 مليار دولار أمريكي، سنة 2021 وهذا حسب إحصائيات تقرير تطور الصناعة المالية الإسلامية لسنة 2021.

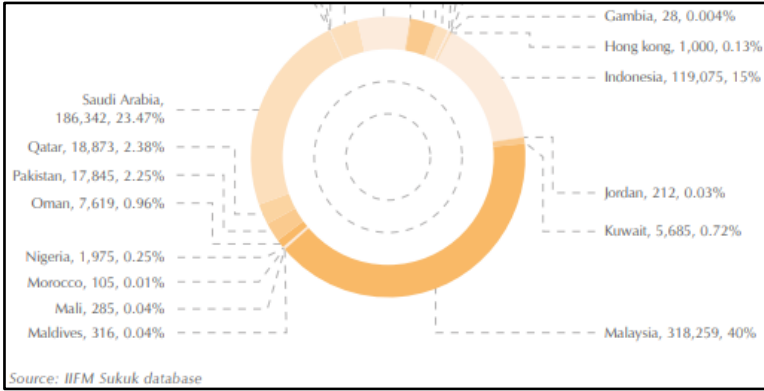
الجدول 03: تطور إصدار الصكوك في ماليزيا للفترة (2015-2021) (الوحدة: مليار رينجيت ماليزي)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
حجم إصدار الصكوك	117.7	129.4	168.7	199.9	235.2	223.94	237.41

المصدر: (securities commission malaysia annual report, 2015,2016,2017,2018,2019,2020,2021)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قطاع إصدار الصكوك الإسلامية بماليزيا خلال الفترة 2015-2021 تتميز بتزايد الاقبال على إصدار الصكوك الإسلامية من طرف المتعاملين والشركات، حيث انتقل من 117.7 مليار رينجيت ماليزي سنة 2015 إلى 235.94 مليار رينجيت ماليزي سنة 2019، وذلك نظرا لتوجه الدولة لتمويل مشاريع البنى التحتية بالاعتماد على مختلف الصيغ الإسلامية، بينما انخفض إصدار الصكوك سنة 2020 نتيجة جائحة كورونا وأثرها على اقتصاد البلد. ليرتفع بعدها سنة 2021.

الشكل 10: نسبة الصكوك الإسلامية المصدرة عالميا حسب الدول لسنة 2023

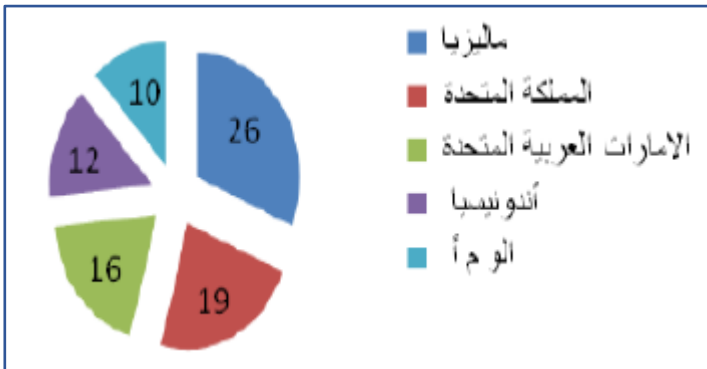


المصدر: (International Islamic Financial Market Report, 2023, p. 105)

من خلال الشكل 10 الصادر ضمن تقرير السوق المالية الإسلامية الدولية المتعلق بسوق الصكوك لشهر أوت سنة 2023، فإن ماليزيا تتصدر إصدار الصكوك الإسلامية عالميا بنسبة 40% من إجمالي حجم الصكوك المصدرة لسنة 2023، تليها السعودية بنسبة 23.47%، وبعدها اندونيسيا بنسبة 15%.

على ضوء مجمل هذه الاحصائيات، تعتبر دولة ماليزيا رائد عالمي في مجال الصناعة المالية الإسلامية خاصة وأنها تدعم بتبني التكنولوجيا المالية "Fintech" وامتلاكها لشركات التكنولوجيا المالية الإسلامية لتسهيل المعاملات المالية الإسلامية وتطوير مختلف قطاعات الصناعة المالية الإسلامية حيث تمتلك حوالي 26 شركة في مجال التكنولوجيا المالية بفضل دعم الحكومة ووجود الشركات الناشئة مما أدى بجذب المستثمرين بالإضافة إلى تطويرها للقانون الرقمي. ونوضح ذلك من خلال الشكل الموالي:

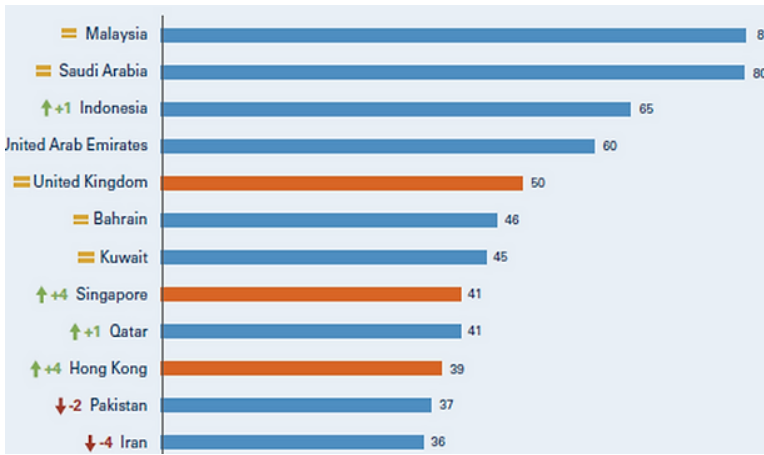
الشكل 11: عدد شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية



المصدر: (بريش و يديو، 2021، صفحة 621)

وحسب مؤشر GIFT للتكنولوجيا المالية الإسلامية فإن دولة ماليزيا تحتل المرتبة الأولى عالميا تليها السعودية والامارات العربية المتحدة باعتبارهم دول منظمة لمنظمة التعاون الإسلامي، وهذا حسب التقرير الصادر عن شركة الأبحاث "Dinar Standard" وكذا المتخصصين في التمويل الرقمي المهيكل "Elipes" الخاص بالتكنولوجيا المالية الإسلامية العالمية لسنة 2022 (عمروش و شنات، 2023، صفحة 119)، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل 12: ترتيب الدول حسب نتائج مؤشر GIFT



المصدر: (global-islamic-fintech-report-, 2022)

المحور الثالث: التجربة الجزائرية في تفعيل الصيرفة الإسلامية

تقترب ممارسة الصيرفة الإسلامية من إتمام عقدها الثالث في الساحة التمويلية الجزائرية، حيث دخلت هذه الصناعة المالية المتخصصة إلى الجزائر مع بداية التسعينيات كنتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي مست القطاع المالي المصرفي ونتج عنها إصدار قانون النقد والقرض رقم 10/90 الصادر بتاريخ 14/04/1990 الذي كان له دور في ظهور البنوك الإسلامية في الجزائر بطريقة غير مباشرة حيث لم ينص القانون مباشرة على السماح بإنشاء بنوك إسلامية في الجزائر وإنما سمح في إطار تكريسه لمعالم اقتصاد السوق وإرساء مبادئ التحرير المالي المصرفي بدخول البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية للجزائر من خلال تأسيس فروع لها على التراب الوطني، مما سمح بفتح أبواب أول بنك إسلامي في الجزائر والمتمثل في بنك البركة الجزائري والذي يعتبر من البنوك المختلطة بشراكة جزائرية بحرينية بين مجموعة البركة المصرفية

للبحرين وبنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري (زيرق و علالي، 2019، صفحة 08). إذ نجد أن توجه الجزائر نحو الصيرفة المالية الإسلامية جسده بصورة أساسية قانون النقد والقرض بمختلف تعديلاته، وصدور هذا القانون شكل نقطة فارقة في تاريخ النظام المالي الجزائري، تلاه الأمر 11-03، النظام رقم 02-18 المتعلق بالمالية التشاركية وأخيرا النظام 02-20 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية في الجزائر.

1. التطور القانوني في مجال الصيرفة المالية الإسلامية بالجزائر:

1 1 النصوص القانونية: ممارسة النشاط البنكي في الجزائر قبل سنة 1990 كان حكرا على البنوك العمومية فقط أي التي رأس مالها ملكا للدولة أو أحد مؤسساتها، لكن بعد صدور قانون النقد والقرض رقم 10-90 عرف النظام البنكي توجها نحو فتح المجال أمام القطاع الخاص لإنشاء البنوك برأس مال خاص وكان من أحد أبرز نتائجه إنشاء أول بنك إسلامي في الجزائر وهو بنك البركة، وتجدر الإشارة إلى أن العمل بقانون النقد والقرض 10-90 استمر إلى غاية صدور الأمر 11-03 والذي ألغى كليا القانون 10-90 وتضمن هذا الأمر قواعد التنظيم البنكي بما في ذلك تحديد الجهات المكلفة بتنظيم المهنة البنكية وهي بنك الجزائر، مجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية (مهداوي ، 2021، صفحة 136).

2 4 النصوص التنظيمية: عرف النظام المصرفي في مجال الصيرفة الإسلامية نظامين صادرين عن مجلس النقد والقرض في إطار اختصاصه كسلطة نقدية وهما النظام رقم 02-18 والنظام رقم 02-20.

1-2-1 النظام 02-18 الصادر في 4 نوفمبر 2018: يتضمن هذا النظام قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، وهو أول إطار تنظيمي خاص بالمعاملات المتوافقة مع ضوابط الشريعة الإسلامية، حيث نصت المادة الأولى منه على أنه: "يهدف هذا النظام إلى تحديد القواعد المطبقة على المنتجات المسماة التشاركية التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد للفوائد" وبهذا يكون هذا النظام قد أشار لأول مرة على قيام البنوك بالعمليات المصرفية دون تحصيل للفوائد التي تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية (مهداوي ، 2021، صفحة 139).

1-2-2 النظام 02-20 الصادر في 15 مارس 2020:

يتضمن هذا النظام العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، حيث ألغى هذا النظام جميع أحكام النظام 02-18، وما

- يلاحظ في هذا النظام 02-20 تبنيه لمصطلح "الصيرفة المالية" بدل مصطلح "الصيرفة التشاركية" الذي كان سائدا في النظام السابق الذكر. وفي قراءة لهذا النظام نلخص أهم ما عالجه في إطار الصيرفة الإسلامية في النقاط التالية (بلقاسمي، 2020، الصفحات 91-93):
- حددت المادة 04 من النظام 02-20 ثماني عمليات بنكية متعلقة بالصيرفة الإسلامية وهي: المربحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع، حسابات الودائع والودائع في حسابات الاستثمار.
 - الترخيص للبنوك والمؤسسات المالية بفتح شبك الصيرفة الإسلامية، عرفت المادة 18 من ذات النظام شبك المالية الإسلامية في كونه هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية ويجب أن يكون مستقلا مالية عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية؛
 - كما كرس النظام في المادة 18 منه ضرورة الاستقلالية المالية والمحاسبة لشبك الصيرفة الإسلامية والتي تتجلى مظاهرها من خلال: الاستقلالية المالية لشبك الصيرفة الإسلامية عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، الفصل الكامل بين المحاسبة الخاصة ب شبك الصيرفة الإسلامية والمحاسبة الخاصة بالهياكل الأخرى للبنك، استقلالية حسابات زبائن شبك الصيرفة الإسلامية عن باقي الحسابات الأخرى للزبائن،
 - الرقابة الشرعية على نشاطات البنك أو المؤسسة المالية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية: حيث تشكل الرقابة الشرعية فرقا جوهريا بين الصيرفة الإسلامية والصيرفة التقليدية، وتتمثل الرقابة الشرعية في متابعة وفحص وتحليل الأنشطة والأعمال والتصرفات التي يقوم بها المصرف للتأكد من أنها تتم وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية مع بيان المخالفات والأخطاء وتصويبها ووضع البدائل المشروعة لها؛
 - بالإضافة إلى إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية في 2020/04/01 تحت وصاية الإسلامي الأعلى؛

2. مؤسسات الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

تعرف الصيرفة الإسلامية الجزائرية بنكين إسلاميين: بنك البركة وبنك السلام، بالإضافة إلى مجموعة من شبابيك الصيرفة الإسلامية ومجموعة من مؤسسات التأمين التكافلي يتم ذكرها كالاتي (خطوي و بن موسى، 2021، صفحة 89):

1-2 بنك البركة الجزائري : هو أول بنك إسلامي تم تأسيسه في 1991/05/20 بموجب قانون النقد والقرض 90-10 وبدأ نشاطه فعلياً في 1991/09/01، برأس مال قدره 500 مليون دينار جزائري بمساهمة كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري ومجموعة البركة المصرفية. يعتبر أول بنك إسلامي يعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية في الجزائري.

2-2 مصرف السلام الجزائري: يعتبر ثاني مصرف إسلامي تأسس بالجزائر بتاريخ 2006/06/08 كثمرة للتعاون الجزائري الاماراتي، وتم اعتماد من قبل بنك الجزائر في 2008/09/10، بدأ نشاطه فعلياً بتاريخ 2008/10/20، يقوم المصرف بتقديم خدمات مالية وفقاً لضوابط الشريعة الإسلامية.

2- 3 شبابيك (نوافذ) الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية: يتمثل شباك الصيرفة الإسلامية في هيكل ضمن بنك تقليدي مكلف بتقديم خدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية، وبالنسبة للجزائر فقد تم فتح النوافذ الإسلامية في ثلاث بنوك خاصة وهي: بنك الخليج AGB في 2009، بنك الإسكان للتجارة والتمويل بالجزائر في 2016، وترست بنك الجزائر Trust Bank في 2018، وبعد صدور النظام 02-20 في 2020/03/23 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها قام البنك الوطني الجزائري BNA في أوت 2020 بإطلاق نافذة للصيرفة الإسلامية لتصبح أول نافذة للصيرفة الإسلامية في بنك عمومي تقدم 09 منتجات موافقة للشريعة الإسلامية، وخلال سنة 2021 وصل عدد النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية العمومية حوالي 106 نافذة موزعة بين البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

4-2 مؤسسات التأمين التكافلي: من بينها نجد مؤسسة "الجزائرية للتكافل العام"، "الجزائر المتحدة للتأمين التكافلي" و"شركة سلامة للتأمينات".

3. إنجازات الصيرفة الإسلامية بالجزائر : من بين الإنجازات نجد (مؤتمر تيبازة الدولي للمالية الإسلامية، 2022، الصفحات 10-12):

بعد اصدار بنك الجزائر للنظام 02-20 مرفقاً بالتعليمات 2020-03 الصادرة في 2020/04/02 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالمالية الإسلامية، حصر البنك المنتجات التي تخضع لترخيصه المسبق بناء على شهادة مطابقة شرعية يتم الحصول عليها من قبل الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء. تتمثل هذه المنتجات في (المرابحة، المشاركة، المضاربة، الاجارة، السلم، الاستصناع، حسابات الودائع والودائع في الحسابات الاستثمارية).

تلقى البنك المركزي حوالي 20 ملفا لطلب الترخيص لتسويق المنتجات الإسلامية المالية واردا من 11 بنكا، كما تم منح تراخيص لفتح وكالات بنكية مخصصة حصريا للصيرفة الإسلامية. ومع نهاية أوت 2022 تم فتح 294 نافذة على المستوى الوطني، ودائع بقيمة 50 مليار دينار وتمويلات بقيمة 5 مليار دينار. وفي نهاية سنة 2021 وقع بنك الجزائر مذكرة تفاهم للتعاون والتنسيق مع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI التي تعنى بوضع معايير التمويل الإسلامي.

4. تحديات ومعوقات تطوير الصيرفة الإسلامية:

يواجه العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر مجموعة من العوائق والتحديات خلال الفترة الراهنة مما يساهم مما يساهم سلبا في محدودية انتشار التعامل بالصيرفة الإسلامية ، ومن بين هذه التحديات نذكر (خطوي و بن موسى، 2021، صفحة 99):

- ✓ **التحديات القانونية:** تواجه عملية تفعيل الصيرفة الإسلامية بالجزائر عدة تحديات قانونية ناتجة عن البيئة التشريعية بالرغم من صدور النظام 02-20 سنة 2020، اذ يبقى هذا النظام غير كاف خاصة من ناحية آليات الرقابة على أنشطة النوافذ الإسلامية على غرار نسبة الاحتياطي القانوني والتعامل مع بنك الجزائر كملجأ الأخير للإقراض، بالإضافة إلى عدم تمييز القانون الجزائري بين ممارسات البنك التقليدي عن نظيره الإسلامي بشأن المعالجة الضريبية؛
- ✓ **التحديات الشرعية:** إن عملية فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية تواجه صعوبة في جذب العملاء حيث هناك من يتحفظ عن التعامل مع بنك يقدم خدمات مصرفية مزدوجة مما يؤثر على مصداقية الخدمات الإسلامية، على الرغم من تأكيد النظام 02-20 على ضرورة استقلالية النوافذ الإسلامية عن البنك التقليدي (إداريا، محاسبيا وماليا)؛
- ✓ **محدودية المنتجات الإسلامية:** حيث حصر النظام 02-20 العمليات المصرفية الإسلامية في 8 صيغ (المربحة، المشاركة، المضاربة، الاجارة، السلم، الاستصناع، حسابات الودائع والودائع في حسابات الاستثمار)، في حين تم استثناء الصيغ الإسلامية الأخرى والخاصة بتمويل قطاع الزراعة، المساقاة والمغارسة؛

- ✓ **مشكل ضعف وندرة الإطارات البشرية :** حيث تعاني الجزائر نقصا كبيرا في المصرفيين والتنفيذيين المؤهلين لتسيير النشاط المصرفي الإسلامي؛
- ✓ **نجد أيضا مشكل عدم فهم المتعاملين مع المصارف الإسلامية لطبيعة عمل هذه المؤسسات مما يؤدي إلى الخلط بين نظام التمويل الإسلامي والتقليدي؛**

5. متطلبات تفعيل وتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

نظرا للأهمية الكبيرة للمصارف الإسلامية في البيئة المصرفية الجزائرية فلا بد من توفير المناخ الملائم لعملها، وعلى ضوء التحديات التي تم التطرق إليها والتي تواجه توسع الصيرفة الإسلامية يمكن معالجة جملة من المتطلبات والسبل التي من شأنها تعزيز وتطوير الصيرفة الإسلامية الجزائرية والمتمثلة في (مرابطي وسعايدية، 2022، صفحة 69):

- إعادة ضبط وتنظيم العلاقة بين المصارف الإسلامية والبنك المركزي من خلال ممارسة هذا الأخير لوظيفة الملجأ الأخير للإقراض، من أجل منح المصارف الإسلامية تسهيلات بدون فوائد بسبب عدم تعامل هذه المصارف بالفائدة أخذا وعطاء، وإنما تكون هذه التمويلات للمصارف الإسلامية على أساس صيغة المضاربة وفق مبدأ المشاركة في الربح والخسارة،
- ضرورة إصدار قانون خاص بتطبيق وتداول الصكوك الإسلامية في بورصة الجزائر وذلك لمواكبة التطور في مجال ابتكار الصناعة المالية الإسلامية؛
- إعطاء أهمية أكبر لقطاع التأمين التكافلي خاصة وأنه تعزز بإطار قانوني هام يحدد شروط وكيفية ممارسة هذا الأخير في الجزائر من خلال المرسوم التنفيذي رقم 21 الصادر في 23 فيفري 2021؛
- عموما وحسب التجارب الدولية وخاصة التجربة الماليزية يتعين على البنك المركزي الجزائري العمل على ثلاث روافد توفر قاعدة صلبة لنشاط الصيرفة الإسلامية بالجزائر وهي: دعم إطار الحوكمة البنكية، دعم الإطار القانوني والتنظيمي؛
- التكوين والتأطير في مجال الصناعة المالية الإسلامية وذلك بإدماج برامج وتخصصات للصيرفة الإسلامية في المعاهد والجامعات، بالإضافة إلى العمل على تأهيل العنصر البشري وذلك من خلال تأهيل الكفاءات الموجودة وتدريبها ودفعها للعمل على تطوير هذه الصناعة المالية الإسلامية، أيضا العمل على إنشاء مركز تعليمي متخصص في العلوم المصرفية الإسلامية ويمكن هذا من خلال إنشاء قسم خاص لهذا الغرض بالمدرسة العليا للبنوك بالجزائر؛

خاتمة:

حاولنا من خلال هذا البحث التعرف على ماهية الصناعة المالية الإسلامية والتطرق إلى واقعها على المستوى العالمي من خلال عرض بعض الاحصائيات لقطاعات الصناعة المالية

الإسلامية وأيضا الإشارة إلى التجربة الماليزية باعتبارها دولة رائدة في تفعيل الصيرفة الإسلامية، وفي المحور الأخير سلطنا الضوء على التجربة الجزائرية تفعيل الصيرفة الإسلامية من خلال دراسة التطور التشريعي والقانوني في هذا الشأن وخاصة معالجة بعض النقاط الهامة التي جاء بها النظام الأخير رقم 02-20 الصادر في 2020/03/15.

من خلال ما سبق يمكن القول أنه بالرغم من حداثة التجربة الجزائرية في مجال الصيرفة الإسلامية التي يقتصر نشاطها على مصرفين هما بنك البركة ومصرف السلام، إلا أنها تسعى إلى الانفتاح على المعاملات المصرفية الإسلامية سواء عن طريق التوسع في فتح نوافذ وشبابيك تقدم خدمات وفق أحكام الشريعة الإسلامية أو من خلال تأسيس فروع أو مصارف كاملة تمارس نشاطها في إطار قوانين وتشريعات واضحة ولهذا يعتبر الإطار التشريعي والقانوني حجر الزاوية في منظومة الصناعة المالية الإسلامية.

وعلى ضوء ما تمت معالجته تم استخلاص مجموعة من النتائج تلخص مسار الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

تتمثل أهمية الصيرفة الإسلامية في توفير بدائل تمويلية إسلامية تستند إلى قواعد فقهية، يهدف إلى تدعيم التنمية وتحقيقها خاصة في البلدان النامية.

تبقى التجربة الماليزية التجربة الناجحة في مجال الصيرفة الإسلامي ويمكن للجزائر الاستفادة منها لتطوير القطاع المصرفي الإسلامي،

- إصدار النظام 02-20 المؤرخ 2020/03/15 والمتعلق بالعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، من أهم التشريعات المعززة لتفعيل الصيرفة الإسلامية بالجزائر؛

- السماح بفتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية على ضوء المادة رقم 18 من النظام 20-02، تعتبر خطوة إيجابية وفرصة مشجعة للتحويل إلى العمل المصرفي الإسلامي؛

تعزز قطاع التأمين التكافلي بإطار قانوني يحدد شروط وكيفيات ممارسته بالجزائر من خلال المرسوم التنفيذي رقم 21 الصادر في 2021/02/21،

بناء على هذه النتائج تم اقتراح التوصيات التالية:

- عصرنة الخدمات المالية الإسلامية ومواكبتها للصيرفة الإلكترونية، بالاعتماد على الابتكار والابداع في تقديم المنتجات المالية الإسلامية؛

- الاستفادة من النجاحات التي حققتها تجارب بعض الدول التي سبقتنا في مجال القطاع المصرفي الإسلامي خصوصا تجربة ماليزيا؛

- الاهتمام بالتوعية والتسويق الجيد للمنتجات الإسلامية عبر مختلف الوسائط الإعلامية وموجهة لكافة شرائح المجتمع بأهمية التوجه للتعامل مع الخدمات المالية الإسلامية المقدمة من طرف المصارف والشبابيك الإسلامية؛
- ضرورة الانفتاح على الهيئات الداعم للصيرفة الإسلامية والاستفادة من توجهاتها مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) ومجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB وأيضا الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية (ISRA).

قائمة المراجع:

- 1.global-islamic-fintech-report-(2022).disponible sur : <https://www.dinarstandard.com/post/global-islamic-fintech-report-2022>.
- 2.ICD-Islamic finance development report. (2022). Récupéré sur https://icd-ps.org/uploads/files/ICD%20Refinitiv%20ifdi-report-20221669878247_1582.pdf
- 3.International Islamic Financial Market Report. (2023). disponible sur <https://www.iifm.net/frontend/general-documents/f0a12d4a6880f8e3bc23a23a03baa8e61693983390.pdf>
- 4.islamic finance development report. (2021). disponible sur https://icd-ps.org/uploads/files/ICD-Refinitiv%20IFDI%20Report%2020201607502893_2100.pdf
- 5.securities commission malaysia annual report. (2015,2016,2017,2018,2019,2020,2021).
- 6.بريش, ر & ,يدوم. (2021). دور التكنولوجيا المالية في تطوير التمويل الاسلامي-دراسة حالة ماليزيا .-مجلة الابداع,المجلد11)العدد01.
- 7.بلقاسي, س. (2020). عمليات الصيرفة الاسلامية في الجزائر على ضوء نظام بنك الجزائر رقم 20-02.مجلة نور للدراسات الاقتصادية,المجلد 06)العدد01.
- 8.بلهادف, ر. (2020). قراءة في واقع وآفاق التمويل الاسلامي .مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية ,المجلد06)العدد 01.
- 9.بن شو, و & ,عبدوس, س. (2020). دراسة التجربة الماليزية في الصناعة المالية الاسلامية -تقييم أداء النظام المالي الاسلامي للفترة2010-2018. (مجلة الدولية للأداء الاقتصادي,المجلد03)العدد02.
- 10.بن عز, ا & ,بلدغم, ف. (2018). مكانة الصيرفة الاسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي-تقييم تجربة الجزائر .-مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة,المجلد03)العدد01.

11. بواحمد، ص & ، بن قدور ، أ. (2022). دور التمويل الاسلامي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية- التمويل الأصغر في السودان نموذجا. -مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد 03(العدد02).
12. تلخوخ، س. (2021). تفعيل الصيرفة الاسلامية في الجزائر-دراسة حالة بنك البركة الجزائري. -مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد6(العدد01).
13. خطوي، م & ، بن موسى، أ. (2021). النوافذ الاسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الاسلامية في الجزائر. مجلة /إضافات اقتصادية، المجلد 05(العدد02).
14. زيرق، س & ، علالي، س. (2019). واقع الصيرفة الاسلامية في الجزائر-دراسة ميدانية. -مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04(العدد01).
15. ساعد، ا & ، خوني، ر. (2017). تجربة المصرفية الاسلامية في ماليزيا-تقييم أداء المصارف الاسلامية للفترة 2008-2015. -مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية(العدد 30).
16. عمروش، ب & ، شننايت، م. (2023). التكنولوجيا المالية ودورها في تطوير الخدمات المالية الاسلامية. مجلة دراسات في المالية الاسلامية والتنمية(العدد07).
17. قندوز، ع. (2022). مؤسسات التمويل الاسلامي (éd.) سلسلة كتيبات تعريفية العدد 28. (أبوظبي الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي).
18. كتاف، ش. (2022). صيغ التمويل الاسلامي كآلية لتمويل المشروعات الصغيرة ودعم التمكين الاقتصادي. مجلة المالية والأسواق، المجلد 09(العدد02).
19. لشهب، ا & ، بوريش، أ. (2015). تحليل عوامل نجاح التجربة الماليزية في تطوير الصناعة المالية الاسلامية. المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية(العدد01).
20. محلق، ع. (2021). الصيرفة الاسلامية كبديل لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في الجزائر-دراسة تجارب بعض الدول. -أطروحة لنيل شهادة دكتوراه من جامعة يحي فارس المدية.
21. مرابطي، أ & ، سعادية، و. (2022). تحديات الصيرفة الاسلامية في الجزائر. مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد02(العدد04).
22. مهديوي، ح. (2021). الصيرفة الاسلامية في الجزائر من منظور قانوني. مجلة الفكر القانوني والسياسي ، المجلد05(العدد02).
23. مؤتمر تيبازة الدولي للمالية الاسلامية. (2022). الصناعة المصرفية الاسلامية بالجزائر. بنك الجزائر.